

زبدة الأصول

[136] منهما في الساعة الثانية مانع عن احرار اتصال زمان اليقين بزمان الشك. وفيه: انه لا يعتبر في جريان الاستصحاب تقدم زمان اليقين عن زمان الشك مثلا لو شك في عدالة زيد يوم الجمعة، ثم علم يوم السبت بعدالته يوم الخميس، لا اشكال في جريان الاستصحاب، كما انه لو حصل معا يجرى الاصل، وعليه فلا وجه لتوهم اعتبار الاتصال بهذا المعنى، فالشك في عدم كل منهما حين حدوث الآخر وان كان في الساعة الثالثة، الا ان متعلقه هو بقاء عدم الموت مثلا الى زمان الاسلام، فاحتمال حدوث كل منهما في الساعة الثانية هو الموجب للاتصال بالمعتبر لا انه مانع عنه. ثالثها: ما افاده بعض المحققين (ره)، وحاصله: ان المعتبر في الاستصحاب اتصال زمان المشكوك فيه بالمتيقن، إذ التعبد الاستصحابي تعبد بعنوان البقاء فيعتبر اتصال الموجودين بالتعبد، وباليقين، والا لم يكن ابقاء الوجود، وفي المقام لو فرضنا في مثال الاسلام والموت ازمة ثلاثة، كان الزمان الاول زمان اليقين بعدمهما، والزمانان الاخيران. احدهما: زمان الاسلام والآخر: زمان الموت. وعليه فان كان الزمان الثاني، زمان الموت، كان عدم الاسلام المشكوك فيه متصلا زمانه بزمان اليقين بعدمه، وان كان زمان حدوث الموت، هو الزمان الثالث، كان عدم الاسلام المشكوك فيه منفصلا زمانه عن زمان اليقين بعدمه وكذلك في طرف الاسلام، فيكون التمسك في كل منهما بلا تنقض اليقين بالشك، تمسكا بالعام في الشبهة المصداقية. وفيه: انه ليس المعيار اتصال زمان ذات المشكوك فيه بزمان ذات المتيقن، والا لم يكن مورد مجرى الاستصحاب، بل المعتبر اتصال زمان المشكوك فيه من حيث انه مشكوك فيه بزمان المتيقن من حيث انه متيقن وفي المقام كذلك: إذ يحتمل بقاء عدم في كل منهما في الزمان الثاني المتصل بزمان اليقين، وان يكون هو زمان الحادث الآخر فهو زمان الشك في كل منهما في زمان الآخر. رابعها: ما افاده المحقق العراقي (ره)، وحاصله ان في الحادثين المعلوم حدوثهما كاسلام الوارث، وموت المورث، والشك في المتقدم منهما، والمتاخر، ازمة تفصيلية ثلاثة وزمانين اجماليين، اما الازمة التفصيلية فيه زمان العلم بعدمهما، كيوم الخميس